بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

كلية الحقوق
قسم المالية العامة والتشريع الضريبي

إحلال ضريبة القيمة المضافة لتحديث الضريبة العامة على المبيعات

(دراسة مقارنة بين التشريعين المصري واليمني)

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

الباحث/ أنور محمد عبدالوهاب العليمي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوي — مشرفاً وعضواً
رئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبي ومدير مركز البحوث والاستشارات القانونية كلية الحقوق – جامعة القاهرة نائب مدير مركز التحكيم – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ مصطفى كامل خليل — عضواً
أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي وعميد كلية الحقوق – جامعة دمياط وعميد كلية الحقوق جامعة أسوان (سابقاً)

المستشار/ محمد محمد محمد المدبوح — عضواً
نائب رئيس مجلس الدولة

٢٠٢٠

law Faculty

Department of Public Finance and Tax Legislation

Substitution of VAT to update the general sales tax

(A comparative study between the Egyptian and Yemeni legislations)

Thesis for a PhD in Law

By:Anwar Mohammed Abdulwahab Al- alimi

Committee of discussion and judgment:

Prof. / Sayed Taha Badawi **Supervisor and member**
Head of the Public Finance and Tax Legislation Department and Director of the Legal Research and Consulting Center, Faculty of Law - Cairo University, Deputy Director of the Arbitration Center - Cairo University

Prof. Mustafa Kamel Khalil **Member**
Professor of Public Finance and Tax Legislation and Dean of the Faculty of Law – Damietta University and (Formerly) Dean of the Faculty of Law, Aswan University

Counselor / Muhammad Muhammad Muhammad Al-Madbouh Member
Vice President of the State Council

2020

بسم الله الرحمن الرحيم

[المَالُ والْبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا والْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وخَيْرٌ أَمَلاً]

صدق الله العظيم

سورة الكهف – الآية ٤٦

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين
اللذَّين لم ينسياني بالدعاء، حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى زوجتي الغالية
القلب الطيب الذي وقف إلى جانبي في فترة دراستي
في السراء والضراء

إلى أبنائي
ريَّان وكنان، قُرة عيني
اسأل الله لهما الهداية والتوفيق.

إلى وطني
الذي يعاني ويلات الحرب

نسأل الله العزيز القدير أن يجعل بعد كل عسرْ يسرا
وأن يرجع اليمن سعيداً كما كان

شكر وتقدير

يقول الله تعالى: [وَمَن شَكَرَ فَإِنَمَا يشكر لِنفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَ رَبّي غَنِيَّ كَرِيمٌ]. سورة النمل – الآية (٤٠)

انطلاقًا من الآية السابقة فإني أحمد وأشكر الله تعالى فهو رب نعمتي، وسبب كل خير عليّ، وأُصلي وأُسلم على رسولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، معلم الناس الخير والهدى، دون أن يأخذ على تعليمه أجرا، فجزاه الله تعالى عني وعن المسلمين، وعن الخلق أجمعين خير ما جزى نبيًا عن قومه.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوي، أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، ومدير مركز البحوث والاستشارات القانونية، بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة منذ ان كانت فكرة حتى اصبحت مشروعا منجزا، وما حظيت به من توجيهات رشيدة وملاحظات صائبة أفادت الرسالة لتخرج بهذه الصورة، فكان لي نعم العون والموجه والناصح، فمنحني من وقته الثمين وعلمه الغزير واخلاقه الجَّمة، وعلمني ابجدييات البحث العلمي وكان حريصا على تحري الدقة والموضوعية بحسن التوجيه والمتابعة، فكان صبورًا عليّ علمًا وعملًا، فلسيادتكم جزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير، وأسال الله ان يبقيكم مشعلًا ونورًا يهتدي بعلمكم الأجيال.

والشكر كل الشكر إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ مصطفى كامل خليل أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي وعميد كلية الحقوق – جامعة دمياط وعميد كلية الحقوق جامعة أسوان (سابقاً)، لتحمله قراءة هذه الرسالة والاشتراك في لجنة المناقشة والحكم عليها ، بالرغم من ضيق وقته وكثرة الأعباء علي كاهله ، وعلي ما سيقدمه من نصائح وتوجيهات من شأنها الارتقاء بمستوي هذا العمل إلي صورة أفضل ، فأسأل الله تعالى أن يأجره ويرفع درجته ومقامه.

كما يطيب لى أن أتقدم بشكرى وتقديرى إلى سيادة المستشار/ محمد محمد محمد المدبوح نائب رئيس مجلس الدولة، الذي آثرني بشرف قبول الاشتراك في عضوية لجنة الحكم على هذه الرسالة، وتحمل عبء قراءتها مضحياً بوقته وجهده، فله مني أسمى آيات الشكر والعرفان، وجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

يشهد عدد من الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية إصلاحاً اقتصادياً واسع النطاق، يهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن فى الموازنة العامة للدولة وفى ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات والادخار، وإعطاء دور حيوي ومهم للقطاع الخاص فى المساهمة فى عملية التنمية وإصلاح القطاع.

وكذلك كبح جماح الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم وفرض الضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدنى مستويات الدخل.

إن النظام الضريبى فى أي مجتمع من المجتمعات، يرتكز على نوعين أساسيين من الضرائب هما[١]: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتنقسم الضرائب غير المباشرة إلى قسمين رئيسيين:

- ضرائب على الإنفاق: وتشمل الضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية، ورسوم السيارات، وضريبة الملاهى، ورسوم الانتاج.
- وضريبة على التداول: وتشمل ضريبة الدمغة وضريبة (رسوم) الشهر العقارى[٢].

ويسعى كثير من الدول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة نظراً إلى حصيلتها الوفيرة وكونها بديلاً عن العديد من الضرائب الآخرى، وهي ضريبة على استهلاك السلع والخدمات، ويتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

---

(١) عبدالمنعم عبدالغني علي، نظرية الضريبة على القيمة المضافة وامكانية تطبيقها فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ١٩٩٤، ص ١.

(٢) د. أبو اليزيد علي المتيت (الضرائب غير المباشرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة ١٩٧٥، ص ١٤٠.

ولكن استيفاءها يتم في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية لهذه السلع والخدمات بدأ من مرحلة الإنتاج ومروراً بمرحلة التوزيع وانتهاء بمرحلة الإستهلاك، ويقوم المكلف القانوني نفسه بجباية هذه الضريبة وتحصيلها وفقاً لمعايير معينه ثم يسددها للجهات الضريبية لمصلحة الضرائب.

إن انتشار ضريبة القيمة المضافة من أهم التطورات الضريبية التى شهدتها الخمسَّون عاماً الأخيرة، حيث يرجع الفضل للأستاذ (موريس لوريه)، فهو الذي وضع قواعدها الرئيسية، ففي خمسينيات القرن الماضي لم يكن يسمع بهذه الضريبة أحد خارج فرنسا، اما الآن فهي مطبقة في أكثر من ١٦٤ بلداً.

هذا وبسبب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك بسبب الاتفاقيات الثنائية الجمركية لازالة الحواجز الجمركية أو إلغاء بعض من الرسوم الجمركية وماتبعة من انخفاض في مردود الضرائب غير المباشرة كان لابد من ان نجد مصدراً بديلاً لهذه الضرائب فكان اقتراح الضريبة على القيمة المضافة كبديل للضرائب الجمركية فهي من انجح السبل للوصول إلى نظام ضريبي يحقق الأهداف المرجوة منه خاصة فيما يتعلق باستقطاب الإيرادات وكفاءة النظام الضريبي وفاعليته[١].

هذا ولقد أخذت عدد من الدول العربية بالضريبة على القيمة المضافة، مثل المغرب والجزائر والسودان وتونس ومصر، كما أن هذه الدول التى طبقت الضريبة على القيمة المضافة، تلجأ إلى كثير من التخفيضات والإعفاء الضريبي مراعاة للظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها، وكذلك في الفترة الاخيرة أقرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية قانون الضريبة على القيمة المضافة وتم تطبيقه في ٢٠١٨/١/١م.

---

(١) د. سيد طه بدوي، الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية (دراسة تحليلية للضريبة العامة على المبيعات في مصر)، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٢٠م، ص٧.

ويسعى عدد من الدول العربية للأخذ بنظام الضريبة على القيمة المضافة ومنها اليمن والكويت...

هذا وتتشابه الضريبة على القيمة المضافة فى الدول النامية، مع مثيلاتها فى الدول المتقدمة وإن كانت هذه الدول تستبعد فى المرحلة الأولى من تطبيق الضريبة المعنية فى القطاعات التى تحيط بها مشاكل عملية من الضريبة، فقليل من هذه الدول تفرض الضريبة على القيمة المضافة على قطاع تجار التجزئة، بسبب ضخامة عددهم من ناحية، وصغر حجم أنشطتهم.

وأصبح موضوع فرض ضريبة القيمة المضافة من أهم الموضوعات الأقتصادية الحديثة التى يدرس تطبيقها فى بعض الدول العربية، حيث أن هذا النظام فى حالة تطبيقه سوف يعود بفوائد اقتصادية، واجتماعية، واستثمارية واضحة على الدول: منها خلق وظائف جديدة، وتطوير أداء الأعمال والشركات وتحسين نظام التدقيق والمحاسبة.

وكذلك تشجيع روؤس الأموال والمستثمرين، بالإضافة إلى تشجيع السياحة حيث أن السائح سوف يسترد قيمة الضريبة عند إخراجه للسلعه معه وقت المغادرة.

أولاً: أهداف البحث:

الهدف من دراسة الضريبة على القيمة المضافة الآتى:

١- التعرف عليها والسعي لتطبيقها في الجمهورية اليمنية، كونها أحد أكبر الأنظمة الضريبية شيوعاً وانتشاراً، وقد أشارت معظم الدراسات إلى أهمية تطبيقها حيث تعتبر إحدى أدوات الأصلاح الاقتصادي.

٢- كذلك تتطلب الدول موارد غزيرة لتمويل مشروعات التنمية، وتغطية